الأمم المتحدة A/68/PV.79

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثامنة والستون

الجلسة العامة **٧٩**

الأربعاء، ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٤، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد آش ..... (أنتيغوا وبربودا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئاسة، السيد توري (غينيا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البند ١٣٨ من جدول الأعمال (تابع)

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

مذكرة من الأمين العام (A/68/716/Add.6)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أود، وفقا للممارسة المتبعة، أن أوجه انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/68/716/Add.6، التي يبلغ فيها الأمين العام رئيس الجمعية العامة بأنه منذ إصدار رسالته الواردة في الوثيقة A/68/716/Add.5، سددت جزر مارشال المبالغ اللازمة لخفض متأخراتها إلى ما دون المبلغ المحدد في المادة ١٩ من الميثاق.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما على النحو الواجب بالمعلومات الواردة في تلك الوثيقة؟

تقرر ذلك.

البندان ٣٠ و ١١٢ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير لجنة بناء السلام (A/68/729)

تقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/68/722)

السيد دوكندورف (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): أود أن أرحب بالبيان الذي أدلى به السفير فلاديمير دروبنياك، الممثل الدائم لكرواتيا، الذي شغل وفده منصب الرئيس السابق للجنة بناء السلام، وأن أشكره على التزامه والتزام سلفه، السفير رانكو فيلوفيتش، طوال عام ٢٠١٣. ونغتنم هذه الفرصة لنتمنى للسفير أنطونيو دي أغيار باتريوتا كل التوفيق خلال السنة المقبلة ونؤكد له كامل تعاوننا. ولا سيما بمناسبة عقد الدورة السنوية الأولى للجنة في حزيران/يونيه من هذا العام.

تؤيد لكسمبرغ البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/68/PV.78).

في عام ٢٠١٣، بدأت التشكيلة القطرية لغينيا التابعة للجنة بناء السلام، التي تترأسها السفيرة سيلفي لوكاس برئاستها، السنة الثالثة من عملياتها. تركزت الجهود التي تبذلها لجنة بناء

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

السلام في غينيا على تقديم الدعم التنظيمي للانتخابات التي جرت في ٢٨ أيلول/سبتمبر، بعد إجراء حوار سياسي شامل لجميع الأطراف بتسهيل من الأمم المتحدة. تحقق ذلك النجاح أيضا نتيجة للتعاون بين الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والشركاء الثنائيين، والمجتمع المدني، وبخاصة الجماعات النسائية، والتشكيلة القطرية لغينيا التابعة للجنة بناء السلام. واضطلع صندوق بناء السلام، الذي تساهم فيه لكسمبرغ سنويا، بدور رائد في غينيا، من خلال توفير التمويل السريع والمرن والحفاز للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة.

إن التشكيل في عام ٢٠١٤ على استعداد لمواصلة دعمه للأولويات الوطنية لبناء السلام، وهناك أوليتان من تلك الأولويات، تعزيز قدرات الجمعية الوطنية الجديدة وتقديم الدعم لإصلاح الجهاز القضائي والجهاز الأمني غير العسكري. كذلك فإن التشكيل على استعداد لتقديم مزيد من الدعم لتعزيز قدرة اللجنة المؤقتة للمصالحة الوطنية، فضلا عن مبادرات المصالحة التي يضطلع بها على صعيد المجتمع المحلي. في سياق سياسة توفير العمالة للمرأة والشباب، ينبغي للتشكيل أن يجدد جهوده في دعم تعبئة الموارد، بما في ذلك بوجه الخصوص، من خلال التعاون مع البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي، وينبغي له الاستمرار في مؤازرته من أجل إدارة منصفة وشفافة للموارد الطبيعية والموارد المعدنية في البلد بهدف المساعدة على توفير فرص عمل مستدامة للنساء والشباب.

نقدر المناقشة السنوية التي تجري في الجمعية العامة بشأن لجنة بناء السلام لأنها تمكننا من التأمل بصراحة في إخفاقات ونجاحات اللجنة والتحديات التي أمامها في المستقبل. في عام ٢٠١٥، سيتم استعراض وتحسين هيكل بناء السلام الذي أُنشئ في عام ٢٠٠٥. إن لكسمبرغ مقتنعة بوجوب الاعتراف بالقيمة الحقيقية لإمكانيات لجنة بناء السلام بوصفها هيئة استشارية، وبتقديمها دعم مستنير وبناءً للبلدان الخارجة من صراعات.

يوجد بعد سياسي لبناء السلام وتعضيد الدولة التي تتناول حالتها لجنة بناء السلام، واللجنة أفضل جهة للقيام بذلك، بفضل ولايتها المزدوجة من الجمعية العامة ومجلس الأمن. ولا يمكننا تجاهل حقائق الاقتصادات السياسية للبلدان، والأسباب الجذرية للصراعات والمخاطر التي يمثلها الفساد ووقوف الطبقة الحاكمة ضد التنمية السياسية، والإقصاء الاقتصادي والاجتماعي، والجريمة المنظمة والثقافات السياسية القائمة على مبدأ الفائز يحصل على كل شيء. إن بناء السلام المستدام يتطلب التوصل إلى تسويات وعمليات سياسية عادلة، وإقامة مؤسسات وطنية مناسبة وخاضعة للمساءلة، واستمرار الدعم والاهتمام من جانب للمجتمع الدولي.

نرحب بالجهود التي تبذلها الدول الهشة، وبالاجتماعات التي تُعقد في إطار مجموعة الدول الهشة السبع الموسعة، وإبرام اتفاقات وطنية في إطار صفقة جديدة. إن المسؤولية المتبادلة ليست بين حكومات الدول الهشة وشركائها الدوليين فحسب، بل أيضا بين الحكومة ومواطنيها. فبناء السلام يقتضي التوصل إلى عقد اجتماعي جديد. يجب أن تكون الدولة قادرة على الامتثال امتثالا كاملا للمهام التنظيمية التي تضفي عليها شرعيتها. ويجب عليها أن تتحمل مسؤولياتها لتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون وحمايتهما، وتقديم الخدمات العامة لمواطنيها. وكما شدد آخرون على ذلك، فإن الملكية الوطنية الحقيقية أمر أساسي. ولا بد لعمليات بناء السلام من أن تكون شاملة، وأن تجسد توافقا وطنيا حقيقيا في الآراء. إن لجنة بناء السلام من خلال دعمها لإقامة شراكات شاملة على الصعيد الوطني يمكنها أن تتمتع بميزة نسبية حقيقية.

ينبغي أيضا للجنة بناء السلام توسيع أنشطتها دعما للبعد الإقليمي لبناء السلام. إن اتحاد نهر مانو مثال ممتاز في هذا الصدد،

إذ أن ثلاثة من البلدان الأربعة في المنطقة مدرجة في جدول أعمال اللجنة وهي: غينيا وليبريا وسيراليون. في تشرين الأول/أكتوبر، اعتمدت تلك البلدان استراتيجية أمنية على حدودها المشتركة، وتم تطويرها بدعم من مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، في أعقاب مشاورات أُجريت مع لجنة بناء السلام.

نأمل أن تساعد هذه الاقتراحات اللجنة في زيادة استجابتها فيما يتصل بمتطلبات بناء السلام داخل البلدان التي تدعمها اللجنة وخارجها.

السيد محمود (مصر): السيد الرئيس، أود في البداية أن أتوجه بالشكر لكرواتيا على ترؤسها للجنة التنظيمية التابعة للجنة بناء السلام وعلى ما بذلته من جهد في إعداد تقرير اللجنة عن عام ٢٠١٣، وكذلك نعرب عن شكرنا لمكتب دعم بناء السلام. أود أن أعرب عن توق وفد بلادي إلى التعاون والتنسيق مع البرازيل التي تترأس اللجنة التنظيمية التابعة للجنة بناء السلام في العام الحالي. كما تعرب مصر عن تأييدها لما ورد في البيان الذي أدلت به تونس بصفتها منصفا لمجموعة بناء السلام في حركة عدم الانحياز.

يشهد هيكل بناء السلام في الأمم المتحدة في الوقت الراهن عدداً من المتغيرات من أهمها تحول مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون إلى فريق عامل تابع للأمم المتحدة يُنفذ أولوياتها الوطنية في المستقبل، وذلك اعتبارا من نهاية الشهر الحالي. إن ذلك يتيح الفرصة للجنة بناء السلام لكي تقوم بدور تنسيقي بين أفرقة الأمم المتحدة العاملة في الميدان في الدول التي شهدت انتهاء مهام بناء السلام فيها من جهة، ومجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة من الجهة الأخرى، للاستفادة من الخبرات التراكمية لدى لجنة بناء السلام من خلال التفاعل مع الشركاء الدوليين، والإقليميين والوطنيين في تلك الدول لمنع انتكاسها مرة أخرى إلى التراع.

كذلك تابع هيكل بناء السلام خلال العام الماضي التطورات التي حدثت في أفريقيا الوسطى، وقد أثبتت الأحداث التي وقعت منذ ذلك التاريخ أهمية الدور الذي تقوم به المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في التعامل مع التطورات التي تحدث في دول المنطقة وذلك من منظور إقليمي شامل. وهو الأمر الذي من شأنه أن يضيف أبعاداً جديدة لجهود بناء السلام في ضوء التحديات التي تواجهها الدول الإفريقية في تلك المنطقة بشكل عام.

في إطار الجهود المبذولة لتطوير آليات عمل لجنة بناء السلام، تريد مصر للجنة أن تصبح أكثر فعالية واستجابة للاحتياجات الفعلية في الميدان، وتود أن تشدد على النقاط التالية: أولا، ضرورة ترسيخ الملكية الوطنية لبرامج بناء السلام لما يتضمنه هذا الأمر من مراعاة للأولويات الوطنية وعدم تعميم نموذج موحد يطبق على جميع الدول؛ ثانيا، دعم أُطر التعاون مع مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية للتوصل إلى حلول مبتكرة ومستدامة للمشاكل التي يواجهها تمويل برامج بناء السلام، وأن تكون تلك الحلول أكثر مرونة واستجابة للاحتياجات الفعلية في الميدان؛ ثالثا، توفير التنسيق الكافي بين صندوق بناء السلام والشركاء الدوليين والمؤسسات الدولية، خاصة صندوق النقد الدولي وبنك التنمية الأفريقي، وكذلك برامج الأمم المتحدة ووكالتها العاملة في الميدان بغية زيادة فعالية التمويل الموجه من الصندوق لأنشطة بناء السلام.

تشدد مصر على أهمية التوصيات الواردة في تقرير لجنة بناء السلام السابع (A/68/722)، خاصة في ما يتعلق بتفعيل دور العضوية في اللجنة التي يتم اختيارها من عدد من الأجهزة الرئيسية في الأمم المتحدة، مما ينبغي لذلك أن يسهم في تحقيق المزيد من التواصل والتنسيق بين لجنة بناء السلام وهذه الأجهزة، وعلى رأسها مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وينبغي العمل على دعم المشاركات لتوفير التمويل اللازم لأنشطة بناء السلام مع التركيز بشكل خاص على منظمات التمويل الدولية والإقليمية، وتطوير أساليب العمل الخاصة

بلجنة بناء السلام بهدف زيادة فعاليتها ومصداقيتها في أداء مهامها. ويجب توحيد الجهود المبذولة في إطار منظومة بناء السلام، بناء على الدروس المستفادة، مع التركيز بشكل خاص على الموضوعات ذات الأولوية المرتبطة ببناء السلام، من قبيل تحقيق المصالحة الوطنية والتنمية الاقتصادية المستدامة في الدول المدرجة في جدول أعمال اللجنة.

تعمل مصر بالتنسيق مع مكتب دعم بناء السلام ورئاسة اللجنة التنظيمية التابعة للجنة بناء السلام من أجل تحقيق المزيد من التنسيق وتكامل الأدوار بين هيكل بناء السلام في الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي للنهوض بصورة ملموسة بالجهود المبذولة في مجال بناء السلام في الدول الأفريقية الست المدرجة في جدول أعمال اللجنة.

تؤكد مصر مجدداً أهمية ملكية الدول الأفريقية لبرامج بناء السلام فيها، الأمر الذي تسعى مصر إلى تحقيقه من خلال المبادرة التي تقدمت بها لاستضافة مركز الاتحاد الأفريقي لإعادة البناء والتنمية بعد انتهاء النزاعات من أجل تدريب الكوادر الأفريقية التي تساهم في بناء المؤسسات الوطنية في المراحل التي تعقب انتهاء النزاع. وستقوم مصر أيضا بالتنسيق مع مكتب دعم بناء السلام في الأمم المتحدة باستضافة حقلة عمل عن البعد الإقليمي في بناء السلام في تشرين الأول/أكتوبر أو تشرين الثاني/نوفمبر القادمين.

وتؤكد مصر أهمية التوصل لآليات تكفل إيجاد التنسيق الملائم بين هيكل بناء السلام وبرنامج القدرات المدنية بعد النزاعات في ضوء وجود عدد كبير من المجالات المشتركة بينهما، بما يُعظم النتائج المتحققة من هذا التعاون في ضوء محدودية الموارد المتوفرة لدي الأمم المتحدة، وصندوق بناء السلام بشكل محدد.

وتُعد الخبرات المتوفرة لدى لجنة وصندوق بناء السلام بعد سبعة أعوام ناجحة من العمل الميداني على الأرض معينا هاما يجب الاستفادة منه لتحقيق نقلة نوعية في أداء منظومة بناء السلام في المستقبل. وتؤكد مصر، في هذا الإطار، ترحيبها بالتعاون مع مكتب دعم بناء السلام وأعضاء لجنة بناء السلام لتحقيق هذا النجاح المستهدف.

السيد ترافيرس (كندا) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أعرب عن امتنان كندا لكرواتيا والبرازيل على ما أظهرته كلتاهما من قيادة بوصفهما الرئيس المنتهية ولايته للجنة بناء السلام والرئيس المقبل لها، ونعرب عن تقديرنا للعمل الذي يقوم به مكتب دعم بناء السلام في دعم اللجنة وفي إدارة صندوق بناء السلام.

تجري مناقشة اليوم، فيما نشرع في توجيه اهتمامنا للاستعراض المقبل لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، المقرر إجراؤه في عام ٢٠١٥. وكما يبين التقرير السنوي (A/68/729)، فإن التشكيلات القطرية المخصصة تقوم بعمل كبير. ويستمر تعميق الشراكات مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى والبنك الدولي والمنظمات الإقليمية. كما يوجه إشراف اليابان على الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة اللجنة نحو المسائل والتحديات ذات الصلة المباشرة بقدر أكبر بممارسة بناء السلام.

ومع ذلك، ولكي نكون صادقين، فإن سجل لجنة بناء السلام في مجمله لا يزال متفاوتا بعض الشيء. وعندما تبدأ عملية الاستعراض بجدية، ستُطرح أسئلة حول التأثير الميداني للجنة بناء السلام والميزة النسبية التي تتمتع بها ووتيرة تطورها. وثمة حاجة مستمرة إلى البرهنة على إحراز نتائج حقيقية وملموسة. ويجب أن يكون ذلك محور تركيزنا الجماعي. وفي هذا السياق، تود كندا أن تسلط الضوء على أربع مسائل تستحق النظر فيها بتمعن أكبر خلال السنة المقبلة.

(تكلم بالفرنسية)

أولا، تنتقل التشكيلات القطرية المخصصة تدريجيا نحو نماذج أخف وأكثر مرونة. كما أصبحت التوقعات المتصلة

بقدرة لجنة بناء السلام على تعبئة الأموال بصورة مستقلة أكثر واقعية. وهذان التطوران يشيران إلى اتباع نهج ملائم بقدر أكبر للاستفادة من الثقل الدبلوماسي والسياسي لهيئة حكومية دولية في نيويورك. وثمة اعتراف الآن بالمفهوم القائل بأن لجنة بناء السلام ذات قيمة بوصفها جهة فاعلة قادرة على توفير المواكبة السياسية، بما في ذلك مهام التعبئة والدعوة إلى عقد اجتماعات والتوعية، وهو مفهوم ينبغي أن يوجه عملنا في المستقبل. كما يقع ذلك المفهوم في صلب النهج الذي صممته كندا وسيراليون بصورة مشتركة في تشكيلة سيراليون.

ثانيا، تركز لجنة بناء السلام قدرا كبيرا من طاقتها على بناء التعاون مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى والمؤسسات الدولية، مع التركيز بصفة خاصة على مجلس الأمن. وهذه شراكات هامة وينبغي الاستمرار في ذلك العمل. غير أنه يتضح بشكل متزايد أن ثمة حاجة أيضا إلى توثيق علاقات العمل مع إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والكيانات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة.

(تكلم بالإنكليزية)

ثالثا، تتسم العمليات الانتقالية الجارية في سيراليون وبوروندي بالأهمية لعدة أسباب. فهي تشكل، وبكل وضوح، سابقة بالنسبة للجنة بناء السلام ذاتها. ومما لا شك فيه أن الدروس المستفادة ستمثل مصدر توجيه للتخطيط المماثل في المستقبل. وحقيقة أن أول بلدين يتم إدراجهما في جدول الأعمال في طريقهما الآن لأن يصبحا دولتين قادرتين على التكيف ستتيح إنهاء اللجنة لمشاركتها معهما، وبالتالي تحرير قدرة يمكن الانتفاع بها في المشاركة في حالات جديدة حسب الاقتضاء. ومع ذلك، فإن هذا الاحتمال ينبغي أيضا أن يؤدي إلى إجراء مداولات داخل اللجنة بشأن مستوى الطلب من دول أخرى تريد أن تحل محل سيراليون وبوروندي.

رابعا، ثمة حاجة إلى تحسين الاستفادة من موارد وخبرات أعضاء اللجنة على نطاق واسع. وبصرف النظر عن الدول المشاركة بشكل مباشر في حالات قطرية معينة، فإن الكيفية المثلى لتقديم إسهام ملموس لا تكون واضحة دائما على الفور بالنسبة لجميع الدول الأعضاء. وينبغي لعموم أعضاء اللجنة تقديم المزيد من الدعم العملي لجهود بناء السلام المبذولة في الميدان أكثر مما تفعل حاليا.

وتشير هذه المسائل مجتمعة إلى أن الاستعراض المقبل ينبغي أن يكون واسعا ومتعمقا. وسيتيح عام ٢٠١٥ فرصة نادرة لإجراء تصحيحات هامة في المسار. وبالتالي، فإن الطائفة الكاملة من المسائل التي تؤثر على هيكل بناء السلام وأدائه ينبغي أن تكون مفتوحة للنظر فيها. وعلى وجه الخصوص، ينبغي للجنة بناء السلام أن تكون مستعدة للاعتراف بأنه ربما تكون هناك حاجة إلى إصلاح عناصر التصميم التي جرى الاتفاق عليها في أيار/مايو ٢٠٠٥، إما لأن بعض الافتراضات الأولية لم تعد صحيحة أو لأن سياق السياسات والمؤسسات قد تطور بطرق غير متوقعة. وكندا مستعدة للإسهام في هذه العملية الهامة بوصفها من الداعمين الملتزمين لهيكل بناء السلام من البداية، مستفيدة في ذلك من الخبرات العملية التي اكتسبتها على مدار خمس سنوات بصفتها رئيسة إحدى التشكيلات القطرية المخصصة.

السيد نيكولا (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): ترحب سويسرا بتقرير لجنة بناء السلام عن أعمالها في دورتها السابعة (A/68/729). ونرحب بنهجها التحليلي الذي أُعد وفقا للتوصيات الرئيسية الصادرة عن استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام الذي جرى في عام ٢٠١٠. والتقرير، الذي يتضمن أمثلة ملموسة من التشكيلات القطرية الست التابعة للجنة بناء السلام، يحدد التحديات والفرص الرئيسية التي تواجه اللجنة.

ونحن نؤيد تماما النقاط الرئيسية الواردة في التقرير. ولذلك، ستقتصر ملاحظاتنا على ثلاث نقاط، استنادا على

وجه الخصوص إلى تجربتنا في رئاسة تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام.

أولا، إن مفاهيم الانفتاح – أو الشمول – والملكية الوطنية تشكل، برغم كونها دعائم رئيسية لعمل لجنة بناء السلام، تحديات كبيرة. وكما ذكر ممثل الأردن خلال المناقشة بشأن بناء السلام بعد انتهاء النزاع في مجلس الأمن في الأسبوع الماضي (انظر S/PV.7143)، فإنه لا يوجد في معظم المجتمعات الخارجة من الصراع تماسك يسمح بأي شكل من أشكال الملكية. ومفهوم الملكية الوطنية قد يقوض أحيانا عمل اللجنة الذي يتوقف على إرادة الحكومة التي تتولى السلطة. ولذلك، يتعين علينا أن نفكر في سبل مبتكرة لاحترام الحاجة الماسة إلى الملكية الوطنية مع الأخذ في الاعتبار خصوصيات مجتمعات ما بعد انتهاء الصراع وسماتها واحتياجاتها. ومن المؤكد أن ذلك أمر يستحق اهتمامنا خلال استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام في عام ٢٠١٥.

ثانيا، لا تزال مسألة عمليات الانتقال التي تنفذها الأمم المتحدة ودور لجنة بناء السلام خلال تلك المراحل تشكل أولوية بالنسبة لسويسرا. فهي تؤثر علينا بشكل مباشر، بحكم رئاستنا لتشكيلة بوروندي، بعد أن قرر مجلس الأمن إنهاء ولاية مكتب الأمم المتحدة في بوروندي في نهاية عام ٢٠١٤.

وانتقال البلد من مرحلة ما بعد الصراع إلى مرحلة بناء السلام لا يزال يمثل لحظة حرجة. وكفالة الانتقال السلس عامل أساسي لمنع الانتكاس إلى الصراع. وبالتالي، فإن المبدأ المحوري للجنة هو تفادي ازدواجية الجهود. والبعثة على أرض الواقع هي التي يجب أن تقود تلك العملية. ولذلك، لا يمكن للجنة إلا أن تقوم بدور تكميلي في دعم الجهود التي تبذلها البعثة.

غير أن الانتقال يتطلب تنسيقا واسعا بين العديد من الجهات الفاعلة، وذلك بهدف تقاسم المسؤولية الآن بعد أن كانت بعثة الأمم المتحدة تتحملها في السابق. وينبغي للشركاء الثنائيين والبلدان المجاورة والمنظمات الإقليمية ومنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية حمل الشعلة. ولجنة بناء السلام لديها، بفضل التنوع الكبير لأعضائها، القدرة على العمل باعتبارها منبرا لتعزيز التنسيق والاتساق. ويمكنها أن تضطلع بدور في مجال الدعوة والتيسير، ولا سيما من خلال ضمان استمرار الدعم السياسي وتعزيز الاستدامة المالية. ونرحب أيضا بمبادرة اليابان، بصفتها رئيس الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة، بإجراء مناقشة موضوعية بشأن مسألة العمليات الانتقالية ونتطلع إلى المشاركة عن كثب في تلك العملية التي ستمهد أيضا الطريق لإجراء استعراض عام ٢٠١٥.

ثالثا، نشير مرة أخرى إلى أنه يتعين على لجنة بناء السلام تحسين إنفاذ دورها بوصفها المنتدى الرئيسي للمناقشات حول بناء السلام في الأمم المتحدة، وذلك بالنظر إلى تشكيلها الفريد الذي يضم مجموعات المصالح الرئيسية في الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نرحب بانعقاد أول اجتماع لها في هذا العام في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤.

بوسع لجنة بناء السلام ويجب عليها العمل بمزيد من النشاط لكي تظهر أنها تستحق مكانتها بوصفها مؤسسة الأمم المتحدة الرئيسية فيما يخص بناء السلام. وعلى سبيل المثال، ينبغي أيضا استكشاف الإمكانيات التي تنطوي عليها عملية بوسان لبناء السلام في إطار مجموعة الدول الهشة السبع والخطة الجديدة للانخراط في مساعدة الدول الهشة، ومناقشتها في إطار لجنة بناء السلام. وقد وقعت جميع البلدان الستة المدرجة في جدول أعمال اللجنة، على الخطة الجديدة.

وقبل أن أختتم بياني، اسمحوا لي أن أقول بضع كلمات عن صندوق بناء السلام، لأن تقريره (A/68/722) مدرج أيضا في جدول أعمال اليوم. نرحب بالإسهام القيم للصندوق في مجال تعزيز بناء السلام، ومن دواعي سرورنا بصفة خاصة اعتماد خطة ثالثة لأولويات بناءالسلام في بوروندي. كما يشرفنا أيضا تيسير الدعم السياسي لتلك الخطة، كرئيس لتشكيلة

بوروندي، وسوف نواصل دعم الجهود الرامية إلى تحسين تنسيق التمويل مع الصكوك المماثلة لمصرف التنمية الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

سوف يكون عام ٢٠١٥ عاما حاسما بالنسبة لهيكل بناء السلام التابع الأمم المتحدة. وقد ذكرنا العديد من الممثلين بذلك. وعقب استعراض عام ٢٠١٠، من المقرر إجراء استعراض ثان للهيكل. وتعتزم سويسرا أن تستغل هذه الفرصة للتأكيد على العمل المضطلع به، والنظر في سبل تحسين بناء السلام داخل المنظمة. ورغم هذا العمل الجيد، فإننا نعتقد أنه بوسعنا دائما تحسينه. وبالتالي، فإن سويسرا على استعداد للإسهام بنشاط في الاستعراض.

وفي الختام، نود أن نعرب عن خالص شكرنا للرئيس المنتهية ولايته للجنة، سعادة السفير فلاديمير دروبنياك، الذي يسر، بالإضافة إلى ذلك، إعداد التقرير. كما نشكر أيضا الأمينة العامة المساعدة شينغ – هوبكنز وفريقها على عملهم القيم. وفي الوقت نفسه، فإننا نتمنى للسفير باتريوتا كل التوفيق في رئاسته خلال هذا العام.

السيد لانغلاند (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): تعرب النرويج عن شكرها على إصدار تقرير لجنة بناء السلام لعام ٢٠١٣ (A/68/729). وتشكر النرويج أيضا الرئيس المنتهية ولايته للجنة التنظيمية للجنة بناء السلام، السفير فلاديمير دروبنياك. ونرحب بالرئيس الجديد للجنة، سفير البرازيل السيد باتريوتا. واسمحوا لي أيضا أن أنضم إلى المتكلمين الآخرين في توجيه الشكر إلى مكتب دعم بناء السلام، بقيادة الأمينة العامة المساعدة جودي تشنغ – هوبكنز.

ونحن نقترب الآن من الذكرى السنوية العاشرة لإنشاء لجنة بناء السلام. أثبت هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام قيمته المضافة.

واضطلعت لجنة بناء السلام، في الغالب، بدور بالغ الأهمية في إدامة الاهتمام الطويل الأجل بالبلدان، فيما يخص توطيد السلام، وتهيئة بيئة مؤاتية لتنميتها المستدامة في الأجل الطويل، من خلال مهامها الأساسية المتمثلة في الدعوة وتعبئة الموارد وتحقيق الاتساق.

وينبغي لنا في الوقت نفسه، أن نعترف بأن نيويورك تقع على مسافة بعيدة من الميدان. ووفقا لما جاء في التقرير، فإن اللجنة ليست في وضع يمكنها من تنسيق الأنشطة الميدانية. والحكومات والمجتمع الدولي، من خلال وسائل منها على سبيل المثال، الممثل الخاص للأمين العام، هي الأطراف الفاعلة الحاسمة الأهمية على الصعيد الميداني. ومن المشجع أن نلاحظ التقدم المحرز في سيراليون وفي ليبريا. على الرغم من التحديات التي ظهرت في الآونة الأخيرة، يحدونا الأمل في أن تتمكن بوروندي من المضي إلى الأمام. ونرحب بالرئيس الجديد للتشكيلة القطرية المخصصة لجمهورية أفريقيا الوسطى. ونحن على استعداد للإسهام في إحلال الاستقرار في البلد، بحيث يمكنه أن يسير حقا على طريق المصالحة وبناء السلام.

إن بناء السلام أمر معقد، وينطوي على مشاركة العديد من أصحاب المصلحة. ولذلك، فإن النرويج ترحب بالجهود الرامية إلى زيادة تعزيز الشراكات داخل الأمم المتحدة مع المؤسسات المالية الدولية، والقطاع الخاص والمجتمع المدني. غير أنه يبدو أن ثمة مشكلة فيما يتعلق بكيفية تفعيل هذه الشراكات. من الواضح أنه لا يمكن توطيد السلام، ما لم يكن ثمة ملكية وطنية حقيقية، تشترك فيها جميع قطاعات البلد المعني. وفي هذا الصدد، فإننا نؤكد على وجه الخصوص على دور المرأة في النطاق الواسع لبناء السلام، بما في ذلك التمكين الاقتصادي. وتدعو النرويج إلى التنفيذ الكامل لخطة عمل الأمين العام المؤلفة من سبع نقاط بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في بناء السلام.

وعلاوة على ذلك، حدث تحسن كبير في الطريقة التي يعمل بها صندوق بناء السلام. وتثمن النرويج مرونة الصندوق، واستعداده للمخاطرة، وتوفير التمويل التحفيزي. وتخصص النرويج سنويا مبلغ ٥ ملايين دولار أمريكي لصندوق بناء السلام. ونشجع باقي الدول الأعضاء أيضا على تقديم المساهمات.

وفي حين أن الكثير قد تحقق مع لجنة بناء السلام والعناصر الأخرى لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، لا يزال ثمة مجال كبير للتحسين. والملاحظات الواردة في التقرير بشأن آفاق المستقبل فيما يخص لجنة بناء السلام، بناءة ومعقولة. وفي الوقت نفسه، يجب علينا أن نعترف بأن تلك التحديات ليست جديدة البتة. إن الاستعراض الشامل لعام ٢٠١٥ يتيح لنا الفرصة لتفعيل التدابير التصحيحية اللازمة. من وجهة نظر النرويج، سيتعين على الاستعراض معالجة مسألة الانتقال من التشكيلة القطرية إلى المزيد من التعاون الإنمائي التقليدي في الأجل الطويل، مع الأمم المتحدة. لا يجب أن تستمر التشكيلة القطرية إلى أجل غير مسمى. وعلاوة على ذلك، ينبغي لنا أن نستكشف الكيفية التي يمكن بها للجنة بناء السلام، التصدي لحالات الصراع وما بعد الصراع في البلدان غير المدرجة رسميا في جدول أعمالها. ولا يمكن أن يقتصر استعراض لجنة بناء السلام، على لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام. ونحن بحاجة إلى اتباع نهج أوسع نطاقا.

وأخيرا، تتطلع النرويج للدورة السنوية الأولى للجنة، المقرر عقدها في ٢٣ حزيران/يونيه، وللإسهام في المناقشة بشأن تقديم الدعم المستدام لبناء السلام – على الصعيدين المحلي والدولي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة بشأن البندين ٣٠ و ١١٢ من جدول الأعمال. بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البندين ٣٠ و ١١٢ من جدول الأعمال.

البند ١١٥ من جدول الأعمال (تابع)

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات أخرى

(و) انتخاب أعضاء لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى الوثيقة A/68/778، التي يبلغ فيها الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة رئيس الجمعية العامة بأنه، وفقا لاتفاق التناوب المبرم بين الدول الأعضاء في مجموعة دول أوروبا الشرقية بالنسبة لعضوية لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، فإن أوكرانيا ستتخلىعن مقعدها في اللجنة لصالح بولندا في آخر اليوم قبل بداية الدورة السابعة والأربعين للجنة، في تموز/يوليه ٢٠١٤.

ونتيجة لذلك، سيكون هناك مقعد شاغر، وعليه يجب انتخاب عضو جديد لما تبقى من فترة عضوية أوكرانيا، التي بدأت في حزيران/يونيه ٢٠١٠، في اليوم الأول من الدورة الثالثة والأربعين للجنة.

كما يعلم الأعضاء، وفقا للمادة ٩٢ من النظام الداخلي، تجرى جميع الانتخابات بالاقتراع السري، ولا يجوز فيها تقديم مرشحين. ومع ذلك، أود أن أذكِّر بالفقرة ١٦ من المقرر ٤٠١/٣٤، التي تقرر بموجبها أن تصبح ممارسة الاستغناء عن إجراء اقتراع سري لانتخابات أعضاء الهيئات الفرعية حين يتفق عدد المرشحين مع عدد المقاعد الواجب ملؤها، قاعدة، ما لم يطلب أحد الوفود تحديدا إجراء التصويت في انتخاب بعينه. ونظرا لعدم وجود هذا الطلب، هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر الشروع في الانتخاب على ذلك الأساس؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): هل لي أن أعتبر إذا أن الجمعية ترغب في إعلان انتخاب بولندا عضوا منتخبا في لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي لفترة عضوية تبدأ في اليوم الأول لبدء أعمال الدورة السابعة والأربعين للجنة، في تموز/يوليه ٢٠١٤،وقبل يوم واحد من بدء أعمال الدورة التاسعة والأربعين للجنة في عام ٢٠١٦؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تختتم نظرها في البند الفرعي (و) من البند ١١٥ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٧ من جدول الأعمال (تابع)

تنظيم الأعمال وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): معروض الآن على الجمعية العامة تقريرا اللجنة الخامسة عن البندين الفرعيين (ب) و (و) من البند ١١٦ من جدول الأعمال، المعنون ''تعيينات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وتعيينات أخرى''.

ولكي تنظر الجمعية في تقريري اللجنة الخامسة بموجب هذين البندين الفرعيين، سيكون من الضروري إعادة فتح الباب للنظر في البندين الفرعيين (ب) و (و) من البند ١١٦ من جدول الأعمال.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إعادة فتح باب النظر في البندين الفرعيين (ب) و (و) من البند ١١٦ من جدول الأعمال والشروع فورا بالنظر فيهما؟

تقرر ذلك.

البند ١١٦ من جدول الأعمال (تابع)

تعيينات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وتعيينات أخرى

(ب) تعيين أعضاء في لجنة الاشتراكات

تقرير اللجنة الخامسة (A/68/558/Add.1)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): توصي اللجنة الخامسة في الفقرة ٣ من التقرير، بأن تعيّن الجمعية العامة السيد إدوارد فارس (الولايات المتحدة الأمريكية) عضوا في لجنة الاشتراكات لفترة عضوية تبدأ في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٤ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، والسيد شيغيكي سومي (اليابان) عضوا في لجنة الاشتراكات لفترة عضوية تبدأ في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٤ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في تعيين السيد إدوارد فارس (الولايات المتحدة الأمريكية) عضوا في لجنة الاشتراكات لفترة عضوية تبدأ في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٤ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، والسيد شيغيكي سومي (اليابان) عضوا في لجنة الاشتراكات لفترة عضوية تبدأ في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٤ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥؟

تقرر ذلك.

(و) تعيين أعضاء اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة

تقرير اللجنة الخامسة (A/68/562/Add.2)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): توصي اللجنة الخامسة في الفقرة ٣ من تقريرها، تعيّن الجمعية العامة السيدة باتريشيا أريغادا (شيلي) عضوا في اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات تبدأ في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٤ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في تعيين السيدة باتريشيا آريغادا (شيلي) عضوا في اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة، لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات تبدأ في ١ آذار/مارس ٢٠١٤؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تختتم نظرها في بنديها الفرعيين (ب) و (و) من البند ١١٥ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٥٥.